رسائل تلّغرافيّة
(٢٠)

آياتٌ تَحْتَاجُ إلى بَيَانٍ
«الآيةُ الثانية»

كتبه
الدكتور ابن الكيَّال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه وحده، والصلاة والسلام علىٰ من لا نبيّ بعده ﷺ، أما بعد:

فهذه المقالة الثانية في: «آيات تحتاج إلىٰ بيان» أتناول فيها شرح وتفصيل وبيان الآية الثانية من الآيات التي ألقي عليها الضوء لمعرفة مراد الآية، وذلك من خلال تفسير القرآن بالقرآن، وبيان أهل التفسير فيها، لاسيما الآيات التي تحتاج إلىٰ مزيد بحث وتفصيل، كما بدأت الآية الأولىٰ في المقالة السابقة بقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، وفصّلت فيها القول وللَّه الحمد والمنّة، وإنما أحاول أن أختار من الآيات في هذه المقالات ما يحتاج إلىٰ توضيح، وما به ينجلي الغموض عن البعض، ليستقيم لهم فهم القرآن، ومن ثَم يترتب عليه استخراج الحكم الشرعي من الأدلة، أما هذه الآية في هذه المقالة، فهي قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، تلا رسول اللَّه ﷺ هذه الآية ثم قال:

«**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّىٰ اللَّه فاحذروهم**» رواه البخاري في «صحيحه» (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥)، واللفظ له.

قال النووي في «شرح مسلم» (١٦/ ١٦٤، ١٦٥):

«اختلف المفسرون والأصوليون وغيرهم في المحكم والمتشابه اختلافًا

كثيرًا، قال الغزاليّ في «المستصفىٰ»: إذا لم يرد توقيف [يعني: من كتاب أو سنة أو إجماع]، فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة، وتناسب اللفظ من حيث الوضع اللغوي، ولا يناسبه قول من قال: المتشابه الحروف المتقطعة في أوائل السور [الم، الر، المص، حم...]، ولا قولهم: المحكم ما يعرفه الراسخون في العلم، والمتشابه ما انفرد اللَّه تعالىٰ بعلمه، ولا قولهم: المحكم الوعد والوعيد، والحلال والحرام، والمتشابه القصص والأمثال، فهذا أبعد الأقوال، بل الصحيح: أن المحكم يرجع إلىٰ معنيين: أحدهما: المكشوف المعنىٰ الذي لا يتطرق إليه إشكال أو احتمال، والمتشابه ما يتعارض فيه الاحتمال، والثاني: أن المحكم ما انتظم ترتيبه مفيدًا؛ إما ظاهرًا، وإما بتأويل معتبر، وأما المتشابه فالأسماء المشتركة كالقرء، وكالذي بيده عقدة النكاح، وكاللمس، فالأول بين الحيض والطهر، والثاني بين الوليّ والزوج، والثالث بين الوطء والمس باليد.

واختلفوا في الراسخين في العلم، هل يعلمون تأويل المتشابه، وتكون الواو في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] عاطفة أم لا؟ ويكون الوقف علىٰ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ثم يبتدئ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، وكل واحد من القولين محتمل، واختاره طوائف، والأصح الأول؛ وأن الراسخين يعلمون؛ لأنه يبعد أن يخاطب اللَّه عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلىٰ معرفته، وقد اتفق أصحابنا وغيرهم من المحققين علىٰ أنّه يستحيل عند العقلاء أنْ يتكلم اللَّهُ تعالىٰ بما لا يفيد من الكلام، واللَّه أعلم.

وفي هذا الحديث التحذير من مخالطة أهل الزيغ وأهل البدع ومن يتّبع المشكلات للفتنة، فأما مَنْ سأل عمّا أُشكل عليه منها للاسترشاد، وتلطف في ذلك فلا بأس عليه وجوابُهُ واجبٌ، وأمّا الأول فلا يُجاب بل يُزجَر ويعزّر، كما عزّر عمر بن الخطاب رضي الله عنه صبيغ بن عسل حين كان يتبع المتشابه، واللَّه أعلم». اهـ

قلت: وما ذكره النووي قويّ معتبر وهو مُجْمَل ما سأبيّنه بالتفصيل، وقد ذكر الغزاليّ هنا الضابط في التفريق بين حدّ المحكم وحدّ المتشابه، وجلّ ما ذكره المفسّرون كما سيأتي.

- **وقال الخطابي فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٢٣٩):**

«المتشابه علىٰ ضربين: أحدهما: ما إذا زاد رُدّ إلىٰ المحكم واعتُبر به عُرف معناه، والآخر: ما لا سبيل إلىٰ الوقوف علىٰ حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كنهه، فيرتابون فيه فيُفتنون، واللَّه أعلم». اهـ

قلت: وهذا تحقيق أقوىٰ.

وكذلك نقل ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٢٣٨) أيضًا عن الطيبيّ أنه قال:

والمحكم ما اتضح معناه، والمتشابه بخلافه؛ لأن اللفظ الذي يقبل معنًىٰ، إمّا أن يقبل غيره أو لا؟ والثاني: النّص، والأول: إما أن تكون دلالته علىٰ ذلك المعنىٰ راجحةً أو لا؟ والأول هو الظاهر، والثاني إما أن يكون مساويه أو لا؟ والأول هو المُجْمَل، والثاني المؤوّل، فالمشترك هو النص، والظاهر هو المحكم، والمشترك بين المجمل والمؤوّل هو المتشابه.

[**قال الحافظ**:] ويؤيد هذا التقسيم أنه ﷻ أوقع المحكم مقابل المتشابه، فالواجب أن يُفسّر المحكم بما يقابله؛ ويؤيد ذلك أسلوب الآية وهو الجمع مع التقسيم؛ لأنه تعالىٰ فرّق ما جمع في معنىٰ الكتاب بأن قال: ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ أراد أن يُضيف إلىٰ كل منهما ما شاء منهما من المحكم فقال أولًا: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ إلىٰ أن قال تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، وكان يمكن أن يُقال: وأما الذين في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم منه، لكنّه وضع موضع ذلك: «الراسخون في العلم» لإتيان لفظ الرسوخ؛ لأنه

لا يحصل إلا بعد التتبّع التام والاجتهاد البليغ، فإذا استقام القلب علىٰ طريق الرشاد ورسخ القدم في العلم أفصح صاحبه النطق بالقول الحق، وكفىٰ بدعاء الراسخين: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨] شاهدًا علىٰ أن: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مقابل قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ تعريض بالزائغين ومدح للراسخين، يعني: من لم يتذكر ويتعظ ويخالف هواه فليس من أولي العقول، ومن ثَم قال الراسخون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾، فخضعوا لباريهم.

ودلت الآية علىٰ أن بعض القرآن محكم وبعضه متشابه، ولا يعارض ذلك قوله: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١]، ولا قوله: ﴿كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، حتىٰ زعم بعضهم أن كله محكم، وعكس آخرون؛ لأن المراد بالإحكام في قوله: ﴿أُحْكِمَتْ﴾ الإتقان في النَّظم وأن كلها حق من عند اللَّه، والمراد بالمتشابه كونه يشبه بعضه بعضًا في حسن السياق والنظم أيضًا، وليس المراد اشتباه معناه علىٰ سامعه، وحاصل الجواب: أن المحكم ورد بإزاء معنيين، والمتشابه ورد بإزاء معنيين، واللَّه أعلم». اهـ

قلت: وهذا تفصيل يبيّن لك تصوير المحكم والمتشابه بأجزاء صوره ومعانيه؛ زيادة في الإمعان في الفهم ودرجة الإدراك، حتىٰ تتكشّف لك الأمور وحقائقها العلمية والفَهْمِيَّة.

وقال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٤/ ١٠ وما بعدها):

«وقال ابن عباس: المحكمات: ناسخه ومنسوخه، وفرائضه وما يؤمن به ويعمل به، والمتشابهات: المنسوخات ومقدّمه ومؤخّره، وأمثاله وأقسامه، وما

يؤمن به ولا يعمل به.

وقال ابن مسعود وغيره: المحكمات الناسخات، والمتشابهات المنسوخات، وقاله قتادة والربيع والضحّاك.

وقال محمد بن جعفر بن الزبير: المحكمات: هي التي فيها حجة الرب وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريف ولا تحريف عما وُضِعْن عليه، والمتشابهات لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلىٰ اللَّه فيهنّ العباد، وقاله مجاهد وابن إسحاق.

قال ابن عطية: وهذا أحسن الأقول في هذه الآية.

وقال ابن النحاس: أحسن ما قيل في المحكمات والمتشابهات: أن المحكمات ما كان قائمًا بنفسه لا يحتاج أن يُرجع فيه إلىٰ غيره، نحو: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، والمتشابهات نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، نرجع فيه إلىٰ قوله -جل وعلا-: ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ﴾، وإلىٰ قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦].

قلت [القرطبي]: ما قاله النحّاس يبيّن ما اختاره ابنُ عطية، وهو الجاري علىٰ وضع اللسان؛ وذلك أن المُحكم اسم مفعول من أحْكَمَ، والإحكام الإتقان، ولاشك في أنّ ما كان واضح المعنىٰ لا إشكال فيه ولا تردد، وإنما يكون كذلك لوضوح مفردات كلماته وإتقان تركيبها، ومتىٰ اختلّ أحد الامرين جاء التشابه والإشكال، واللَّه أعلم.

● **[صور التشابه]:**

[قال القرطبي:] وقال خُوَيْز مَنْدَاد: للمتشابه وجوه، والذي يتعلق به الحكم ما اختلف فيه العلماء أيّ الآيتين نَسَخَت الأخرىٰ؟ كقول علي وابن عباس في الحامل المتوفىٰ عنها زوجها: تعتد أقصىٰ الأجلين، فكان عمرُ وزيد بن ثابت وابن مسعود وغيرهم يقولون: وضع الحمل، ويقولون: سورة النساء القصرىٰ [يعني: سورة الطلاق] بقوله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] نسخت أربعة أشهر وعشرًا [يعني قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]]، وكان عليّ وابن عباس يقولان: لم تنسخ.

وكاختلافهم في الوصية للوارث: هل نُسخت أم لم تُنسخ؟ وكتعارض الآيتين أيُّهما أوْلىٰ أن تقدّم إذا لم يعرف النسخ ولم توجد شرائطه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] يقتضي الجمع بين الأقارب من ملك اليمين، وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣] يمنع ذلك.

ومنه أيضًا تعارض الأخبار عن النبيّ ﷺ وتعارض الأقيسة، فذلك المتشابه، وليس من المتشابه أن تقرأ القرآن بقراءتين ويكون الاسم محتملًا أو مجملًا يحتاج إلىٰ تفسير؛ لأن الواجب منه قدر ما يتناوله الاسم أو جميعه، والقراءتان كالآيتين يجب العمل بموجبهما جميعًا، كما قرئ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بالفتح والكسر.

● **[صور الاختلاف والفهم في الآيات المتشابهات:]**

روىٰ البخاري [في «صحيحه» (٤١)، في كتاب التفسير سورة حم السجدة قبل حديث (٤٨١٥) (٨/ ٦٣٢) «فتح الباري»] عن سعيد بن جبير قال: قال رجل

لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ، قال: ما هو؟ قال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، وقال: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، وقال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، وقال: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فقد كتموا في هذه الآية، وفي النازعات: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٢٧-٣٠]، فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ٩-١١]، فذكر في هذا خلق الأرض قبل خلق السماء، وقال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، فكأنه كان ثم مضىٰ، **فقال ابن عباس**: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في النفخة الأولىٰ، ثم يُنفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء اللَّه، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة أقبل بعضهم علىٰ بعض يتساءلون، وأما قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾، فإن اللَّه يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، وقال المشركون: تعالوا نقول: لم نكن مشركين، فيختم اللَّه علىٰ أفواههم فتنطق جوارحهم بأعمالهم، فعند ذلك عرف أن اللَّه لا يكتم حديثًا، وعنده يودّ الذين كفروا لو كانوا مُسلمين، وخلق اللَّه الأرض في يومين ثم استوىٰ إلىٰ السماء فسواهنّ سبع سماوات في يومين، ثم دحا الأرض؛ أي: بسطها فأخرج منها الماء والمرعىٰ، وخلق فيها الجبال والأشجار والآكام وما بينها في يومين آخرين، فذلك قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾، فخُلقت الأرض وما فيها في أربعة أيام، وخلقت السماء في يومين، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ

غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ يعني نفسه ذلك؛ أي: لم يزل ولا يزال كذلك، فإن اللَّه لم يرد شيئًا إلا أصاب به الذي أراد، **ويحك! فلا يختلف عليك القرآن، فإن كُلًّا من عند اللَّه**». اهـ

قلت: فكلما نصب طالب العلم وأحكم قبضته علىٰ ميوعة نفسه وفسادها وسوئها، وجعل العلم وسيلة للعمل، واجتهد في تحقيق مسائل العلم، عرف المحكم من المتشابه، والناسخ من المنسوخ، والعامّ من الخاص، والمطلق من المُقيّد، والمُجمل من المُبيّن، وأدرك الراجح من المرجوح، والتعارض بين الأدلة، وتمكّن من الفرقان بين الحق والباطل، ومنه يصل بإذن اللَّه مع التقوىٰ للحصول علىٰ آلية الاستنباط والاستخراج، وهذا من أجود العلوم وأحسنها؛ وذلك لأن العلم لا يُنال إلا بالجدّ والجهد والتّعب، فانظر إلىٰ سؤال الرجل لابن عباس وقد اختلط عليه متشابه القرآن فلم يفهم، فلما علّمه ترجمان القرآن بَرَدَ قَلْبُهُ، وصَفَىٰ ذهنُهُ، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٣].

- **قال ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٤ وما بعدها) فذكر ما أوردته من أقوال أهل العلم، وسأذكر ما رجحه ابن كثير مختصرًا مع زيادة في الأمثلة:**

«يخبر تعالىٰ أن في القرآن آيات محكمات هنّ أمّ الكتاب؛ أي: بيّنات واضحات الدلالة لا التباس فيها علىٰ أحد من الناس، ومنه آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة علىٰ كثير من الناس أو بعضهم، فمن ردّ ما اشتبه عليه إلىٰ الواضح منه، وحكّم محكمه علىٰ متشابهه عنده فقد اهتدىٰ، وإنْ عكس انعكس، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ أي: أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾؛ أي: تحتمل دلالتها موافقة المحكم وقد تحتمل شيئًا آخر من حيث اللفظ والتركيب لا من حيث المراد، وقد

اختلفوا في المحكم والمتشابه . . . . وأحسن ما قيل فيه الذي قدّمناه، وهو الذي نص عليه محمد بن إسحاق بن يسار رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ فيهن حجة الرب وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لهنّ تصريف ولا تحريف عما وُضعن عليه، قال: والمتشابهات في الصدق لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلىٰ اللَّه فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام ألا يصرفن إلىٰ الباطل، ولا يحرّفن عن الحق.

ولهذا قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾؛ أي: ضلال وميل وخروج عن الحق إلىٰ الباطل ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ﴾؛ أي: إنما يأخذون منه المتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه إلىٰ مقاصدهم الفاسدة، وينزلوه عليها؛ لاحتمال لفظه لما يصرفونه، فأما المُحكم فلا نصيب لهم فيه؛ لأنه دامغ لهم وحُجة عليهم، ولهذا قال: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾؛ أي: الإضلال لأتْباعهم، إيهامًا لهم أنهم يحتجّون علىٰ بدعتهم بالقرآن، وهذا حجة عليهم لا لهم.

- **[صور أخرى للمتشابه من القرآن:]**

كما لو احتج النصارىٰ بأن القرآن قد نطق بأنّ عيسىٰ هو روح اللَّه وكلمته ألقاها إلىٰ مريم، وتركوا الاحتجاج بقوله تعالىٰ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩]، وبقوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وغير ذلك من الآيات المحكمات المصرّحة بأنه خَلْقٌ من مخلوقات اللَّه، وعبدٌ، ورسولٌ من رُسل اللَّه». اهـ

كذلك قال القرطبي في «جامعه» (٤/ ١٢):

«قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، والزيغ: الميل، ومنه: زاغتِ الشمس، وزاغت الأبصار، ويقال: زاغ يزيغ زيغًا إذا ترك القصد، ومنه قوله

تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [الصف: ٥].

وهذه الآية تعُمّ كل طائفة من كافر وزنديق وجاهل وصاحب بدعة.

قوله: ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾: طلب الشبهات واللبس علىٰ المؤمنين حتىٰ يُفسدوا ذات دينهم، ويردّوا الناس إلىٰ زيغهم، قوله: ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ﴾: أنهم طلبوا تأويل بعثهم وإحيائهم، فأَعْلَمَ اللَّهُ -جَلَّ وعَزّ- أن تأويل ذلك ووقته لا يعلمه إلا اللَّه، والدليل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ﴾ -أي: يوم يرون ما يوعدون من البعث والنشور والعذاب- ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ﴾ [الأعراف: ٥٣] -أي: تركوه- ﴿قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]؛ أي: قدْ رأينا تأويل ما أنبأنا به الرسل، فالوقف علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾؛ أي: لا يعلم أحد متىٰ البعث إلّا اللَّه، هذا قول أبي إسحاق الزجاج.

[قال القرطبي:] والتأويل يكون بمعنىٰ التفسير، كقولك: تأويل هذه الكلمة علىٰ كذا، ويكون بمعنىٰ ما يؤول الأمر إليه، واشتقاقه من آل الأمر إلىٰ كذا يؤول إليه، أي: صار، وأولته تأويلًا؛ أي: صيّرته، وقد حدّه بعض الفقهاء فقالوا: هو ابتداء احتمال في اللفظ مقصود بدليل خارج عنه، فالتفسير بيان اللفظ كقوله تعالىٰ: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ٢]؛ أي: لا شك، وأصله من الفسْر وهو البيان؛ يقال: فَسَرْت الشيء أفْسِره بالكسر، فَسْرًا، والتأويل بيان المعنَىٰ، كقوله: لاشك فيه عند المؤمنين، أو لأنه حق في نفسه فلا يقبل ذاته الشك، وإنما الشكّ وصف الشاكّ، وكقول ابن عباس في الجدّ أبًا؛ لأنه تأوّل قول اللَّه ﷻ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ٣١] [يعني: وآدم جدّ الذي هو الأب الأول].

قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾: الرسوخ الثبوت في الشيء، وكل ثابت راسخ، وأصله في الأَجْرَام أنْ يرسخ الجبل والشجر في الأرض، ورسخ الإيمان

في قلب فلان ترسَّخ رسُوخًا، ورَسَخ ورَضَخَ ورَصُن ورَسَب كله ثبتٌ فيه.

فإن قيل: كيف كان في القرآن متشابه، واللَّه يقول: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] فكف يجعله كله واضحًا؟

قيل له: الحكمة في ذلك -واللَّه أعلم- أن يظهر فضل العلماء؛ لأنه لو كان كله واضحًا لم يظهر فضل بعضهم علىٰ بعض، وهكذا يفعل من يصنف تصنيفًا يجعل بعضه واضحًا وبعضه مشكلًا؛ لأن ما هان وُجُودُهُ قلّ بهاؤُهُ، واللَّه أعلم.

قال شيخنا أبو العباس أحمد بن عمر [صاحب «المُفْهم»]: فإن تسميتهم راسخين يقتضي أنهم يعلمون أكثر من المُحْكَم الذي يستوي في علمه جميع من يفهم كلام العرب، وفي أيّ شيء هو رسوخهم إذ لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع؟! لكن المتشابه يتنوّع، فمنه ما لا يُعلم ألبتّة، كأمر الرُّوح والساعة مما استأثر اللَّه بغيْبِه، وهذا لا يتعاطىٰ علمه أحد لا ابن عباس ولا غيره، فمن قال من العلماء الحُذَّق بأن الراسخين لا يعلمون علم المتشابه فإنما أراد هذا النوع، وأما ما يمكن حمله علىٰ وجوه في اللغة ومَنَاحٍ في كلام العرب فيُتأوَّل ويُعْلم تأويله المستقيم، فلا يُسمىٰ أحدٌ راسخًا في العلم إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيرًا بحسب ما قُدّر له، وأما من يقول: إن المتشابه هو المنسوخ فيستقيم علىٰ قوله إدْخال الراسخين في علم التأويل، لكن تخصيصه المتشابهات بهذا النوع غير صحيح.

وفي قوله ﷺ لابن عباس: «**اللَّه فقّهه في الدين وعلّمه التأويل**» [رواه البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧)، والحاكم في «المستدرك» (٦٢٨٠) وصححه ووافقه الذهبي، واللفظ للحاكم]، وهذا ما يُبين لك ذلك؛ أي: اللهمّ علّمه كتابك». اهـ

قلت: وفي رواية البخاري: «**اللهم علّمه الكتاب**»، فإذا كان ذلك كذلك، فهذا كلام أهل العلم في هذه الآية الجليلة التي تحتاج إلىٰ توضيح وفهم وإدراك للمراد والمعنىٰ؛ فإنه لا يستقيم استخراج الحكم من الدليل من الآية والحديث، إلا بعد تصوّر الفقه الصحيح من الدليل، ثم يكون الاستخراج الذي نتعبد به إلىٰ اللَّه؛ فإنّ الحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوّره.

واعلم أن أمر المحكم والمتشابه، ومعرفة الأول من الآخر، من أهم شئون الديانة، ومسائل الشريعة، وبهما تعرف الحق من الباطل، والسُّنّي من المبتدع، وأهل الهدىٰ من أهل الزيغ والأهوء والضلال، وجل مسائل المتشابه يحدث بها التخليط واللبس، ويضل بها من شاء اللَّه ضلاله وإضلاله، ولقد كتبت كتابي في «**سلسلة تصحيح المعتقد**» الموسوم بـ«**منهج الاستدلال عند أهل الأهواء**»، وهو مرفوع علىٰ الموقع، وجلّ زلل هؤلاء من التمسك بالمتشابه، الذي لا يتبعه إلا أهل الزيغ والهوىٰ، وضبط الفرقان بين أهل الهدىٰ والهوىٰ؛ يكمن في تحديد معنىٰ المحكم والمتشابه، وإدراك صفته وكنهه، والوعي السليم، والفهم المستقيم علىٰ صحّة منهجية الاستدلال المعتبر القائم علىٰ الكتاب والسنة والإجماع وبقية الأدلة الشرعية من أدلة الأحكام، التي عليها قيام الديانة بالمنهجية الحقّ؛ فإن كون الدليل ملتبس عليك، لا تدري معناه ودلالته، فقد توجّب عليك البحث عن الدليل المحكم الذي لا لبس فيه، ثم تحمل المتشابه علىٰ المحكم ليتضح لك الحق، كما يتوجّب عليك معرفة الناسخ من المنسوخ، والعام من الخاص، والمجمل من المبين، والظاهر والباطن، وبغير هذه الآليات الأساس والأم اضطربت مسائل الشريعة عليك واختلطت، ثم يساعد علىٰ ذلك الدعامة الأصل في الزيغ، وهي تملك الهوىٰ بعد معرفة وسائل الاستدلال الصحيحة، والتي بها تعرف الحق من الباطل، ثم تزيغ وتعرض، ثم تتلمّس الحيل والأباطيل، لتظهر

الباطل في صورة الحق، أو العكس، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، وقال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، فإن كل من دعىٰ إلىٰ اللَّه علىٰ بصيرة، يسعىٰ جاهدًا حثيثًا لتعليم الناس دينهم حتىٰ لا يزلّوا، أو يضلّوا، وحتىٰ تكتمل حجة اللَّه علىٰ العباد، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، واللَّه من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

كتبه

الباحث الشرعي الدكتور عيد بن أبي السعود الكيَّال

دكتوراه من جامعة الأزهر بالقاهرة

كلية الشريعة الإسلامية